نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري

الحميدي السبيعي ويوسف الفضالة

محمد الحويلة وماجد المطيري

محمد الدلال واسامة الشاهين وحديث مع أحمد الفضل

الصبيح: الملاحظات ستؤخذ بعين الاعتبار وأتمنى أن تستمر المسيرة الديموقراطية

فيصل الكندري مؤيداً لطرح الثقة بالرشيدي

علي الدقباسي معارضاً

د.خليل عبدالله مؤيداً

رياض العدساني معارضاً

شعيب المويزري مؤيداً لطرح الثقة بالصبيح

د.عودة الرويعي معارضاً

الحميدي السبيعي مؤيداً

يوسف الفضالة معارضاً

يوسف الفضالة «معارضاً»: كرسنا الأوجه القبيحة للطائفية والقبلية فهل هذه الممارسات مقبولة وهل هذا ما أراده آباؤنا المؤسسون؟!

عدنان عبدالصمد: ميزانية مؤسسة البترول لم تصل إلى «الميزانيات» ومن لم يقدم ميزانيته فسنستجوبه داخل اللجنة

مجلس الأمة يؤبن النائب السابق محمد المسيلم

المجلس يؤجل النظر في تشكيل لجنة تحقيق في محاور استجواب وزير النفط

مجلس الإدارة قدموا شكوى للوزارة بوجود مخالفات مالية وإدارية والوزيرة لم تحرك ساكنا ولم تتخذ إجراءات، شكلوا لجنة تحقيق عندما شعرت الوزيرة بالحرج، وإلى الآن لم يتخذ أي إجراء.

بعد كل ذلك سيقوم رئيس الوزراء ويسلم ويهنئ الوزيرة بالثقة، لأنهم لا يعملون لصالح بلد ومواطن، وإنما لصالح متنفذين، ولو كنت مكانه لأحول الوزيرة الى النيابة العامة وليس لمحكمة الوزراء، طالما أضرت بآلاف الأسر المتعففة والأيتام.

هناك جمعية اسمها فهد الأحمد الإنسانية وليست لها أي علاقة بالشهيد فهد الأحمد أو أولاده، تم إشهارها في المنطقة، وتم إعطاؤها كل التصريحات، وفجأة تم توقيف كل شيء للجمعية وتم حلها بسرعة وبصورة مريبة من دون أي أمر مسبق وفوق ذلك طالبت قوات الأمن بمهاجمة مقر الجمعية.

ولكن محكمة الاستئناف تصدت لقرارها الباطل، ووضعوا اليد على ممتلكات الجمعية.

● عودة الرويعي (معارضا لطرح الثقة): تحول الاستجواب من مادة دستورية الى مادة شخصية أمر مرفوض والاستجواب أداة إصلاح، وما نتذكره من الاستجواب فقط جمعية الثقلين حتى انها دفعت الأخ عاشور بالتفكير بتقديم استقالته.

وتابعنا مع الوزيرة ملف المعاقين والمساعدات الاجتماعية ونحن نتحدث عن أمور تجعلنا نرفض طرح الثقة.

ومصيبة أن يتحول الاستجواب الى تصفية حسابات ويفترض للاستجواب أن يكون مواءمة سياسية وما حصل ان المحتوى والمواءمة فقدناه وأدت الى شيلني وأشيلك، ولا شك ان أداة الاستجواب ستفرغ، والحمد لله خير الكويتيين موجود.

وأرجو موضوع صدور الحكم لا يملي علينا المواقف السياسية ويجب ألا يؤثر التفكير في الانتخابات والكراسي على تصويتنا، وهناك ملفات تحتاج الى عمل في وزارة الشؤون، وما يحصل أمر خطير خصوصا في طلبات طرح الثقة، ويجب أن نغير ما بأنفسنا.

والمواجهة تحتاج الى شجاعة والشعب الكويتي يستحق أفضل من هذا الأداء.

والحكومة لا تخشى إلا من المجلس القوي وتحتاج للمجلس القوي، ولكن مجلس الفزعات سلم لي عليه والرتم العالمي أصبح أسرع والاستجواب يجب أن يتحول لأداة إصلاح لا قضية شخصية ومصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

● الحميدي السبيعي (مؤيدا لطرح الثقة): الاستجواب ليس به النَفَس الطائفي، بل من يتكلم عن جمعية الثقلين فقط ويتجاهل باقي محاور الاستجواب، هذا هو النفس الطائفي، وكأن الاستجواب متعلق ومرتبط فقط بالجمعية.

الاصطفاف وراء الوزيرة ينبغي، لكن لنبحث عن مبرر للدفاع عن الوزيرة، والتركيز على الثقلين ليس مبررا للدفاع عن الوزيرة.

سنتان والوزيرة أوقفت الجمعية وطعنت في سمعتها، الجمعية كانت ترعى أيتاما وأسرا كانت تأخذ معونات من جمعية فهد الأحمد وأوقفتها أيضا، وكذلك جمعيات المنقف وغيرها.

وقاربنا على السنة ولم تتخذ إجراءات من أي نوع، إذا كان هناك من يقول إن هناك نفسا انتخابيا، أقول نعم أنا مثل ناخبيني، وأحاول أن أحصل على أكبر مكاسب تهم ناخبيني.

اذا اردتم الدفاع عن الوزيرة فلتدافعوا عما ورد في المحاور من قضايا ولتقولوا هذا المحور خطأ وتثبتوا العكس، ولا يجوز ان يقدم لها استجوابان خلال دور انعقاد واحد بنفس المحاور، واقول لها انها زينة، انا لا اضحك على ناخبيني.

لا يوجد نائب يبحث عن اداة الاستجواب الا انه استنفد كل الادوات البرلمانية وتدرج فيها، وبعد الاستجواب الماضي بعض النواب قالوا لي «نحن اخطأنا اننا جددنا الثقة فيها»، واقول ان الوزيرة ستتخذ قرارات انتقامية ضد الموظفين والمسؤولين لديها.

وقلت للوزراء ان اسلوب الوزيرة في الرد على الاستجواب وطريقة عرضها لم تكن هي هند الصبيح، بل كانت تستهزئ بنواب الامة، لذلك دخلت الاستجواب بأريحية كاملة لأنهم قالوا لها لم يحصل الطلب الا على 15 او 16 نائبا مؤيدين لطرح الثقة.

لا نقبل الوزير ان يتكلم باستهزاء مع النواب، ويتطنز ويستهزئ بالنواب، وهذا النفس يأتي من النواب قبل جلسات الاستجواب.

ولكن لو تم استجواب الوزيرة مرة اخرى ممن رفض طرح الثقة فيها في الاستجوابين الماضيين فلن اتعامل معهم مثل تعاملهم مع استجوابنا ولكن سأقف ضد الوزيرة ايضا لأن هذا الموقف ينسجم مع قناعاتي بأن الوزيرة لا تصلح لهذا المنصب.

الشعب لن يغفر لكم، فاذا انت مقتنع بالوزيرة عادي، والاخ صالح وقع معنا في الاستجواب الماضي بعد اسبوع الوزيرة حلت جمعية الثقلين، وتقول هي «لن اتكلم عن 2014»، واقول لها انت وبنك عن 2014 ولماذا لم تتخذي اجراءات ازاء المخالفات من 2014 اذا كانت هناك مخالفات؟

ومن يمتنع يعطيها الثقة وهذا من الآخر، تبي تعطي يبقى يا ابيض يا اسود، وليدافع كل نائب عن قناعاته، ولا احد يأخذ منطقة رمادية.

نرفض الفرز ولكن التاريخ سيحيل لكم هذا الفرز والنفس في هذا الطرح الخاص باستجواب الوزيرة، والوزيرة لا تستحق ان تكون في هذا المنصب.

● د.عودة الرويعي (نظام): لم استخدم اي مفردة تصم اي واحد يقف مع او ضد الاستجواب، لكن ارفض مفرداته التي اساء فيها وصادر فيها لأي حق لنائب آخر.

ولا نتكلم عن امور شخصية بل اطالب بعدم ان ينحى الاستجواب المنحى الشخصي، واذا قدمت استجوابا سيكون وفق اللوائح والمعايير التي اؤمن بها.

● علي الدقباسي: اطلب سحب اسمي من طلب طرح الثقة بالوزيرة، فينا وداعة الاطفال وقسوة المتوحشين واكرر اعتذاري للامة.

● مرزوق الغانم: هذا الموضوع بعدين وسأكمل باقي المتحدثين.

● يوسف الفضالة (معارضا لطرح الثقة): كل ما هو مُحرم بمبادئنا الدستورية مارسناه، مارسنا تعصبنا القبلي والطائفي، ووصلنا الى مبدأ «سيب وانا اسيب» والى مبدأ «هذه الجمعية تمثلنا ما راح نهده».

اسألكم بالله هل هذا ما كان يريده آباؤكم عندما وضعوا الدستور؟ ضعوا انفسكم امام الجيل القادم الذي سيقرأ المضابط، عندما يمارس التعصب القبلي والطائفي بهذا الشكل.

اي ممارسة سيئة نمارسها، اعرف ان للديموقراطية اوجه قبيحة، وما حدث احد هذه الاوجه، ولكن هناك اوجه مضيئة تتمثل بالانتصار لأي وزير نعتقد انه مظلوم.

ما حدث أنا مؤمن أنه استثناء وليس قاعدة. القاعدة الأساسية من وضع الدستور هو قتل الفئوية والطائفية والقبلية ونرجو ألا تعود. بمجرد حل الجمعية يقدم الاستجواب، فأين أنتم من قانون تعارض المصالح الذي وافقتم عليه، صالح عاشور عندما تم حل جمعية بنيد القار قدم استجوابه وعندما تم حل جمعية الثقلين قدم استجوابه الثاني.

بوجودكم لصيق هذا الاستجواب فأنتم من تضعون القوانين وأنتم من يديرها، لأن الاستجواب الحالي يدمر قانون تعارض المصالح.

الأخ صالح لم يطلب دليلا على الملايين السابقة ويطالب إثباتا فقط على قرض الـ 100 ألف، فهل هذا إقرار بصحة أخذ الملايين السابقة؟

بتأييد هذا الاستجواب تتدخلون في نسف قانون تعارض المصالح وتدمرون القوانين التي تقرونها في المجلس.

قضية دخول المجلس كانت بسبب ماذا؟ كانت لتطهير هذه القاعة من موضوع الإيداعات، ويا بوبدر (الحميدي) أنت ستصف في صف شخص كان جزءا في هذه القضية، صف بالجانب الأصوب.

خلوا التاريخ يقرأ أن من دخل المجلس لتطهيره من الإيداعات انتم تصفون معه، ودعونا نحتكم الى التاريخ.

لم أكن أريد الحديث في هذا الاستجواب لأنني لم أرد أن أدخل جو الطائفية والقبلية ومليء بكل ما هو سيئ، وما حدث من كلمات توجب علي أخذ هذا الحق وأنتصر لهذا الحق.

● صالح عاشور (نظام): الاستجواب حق دستوري وأداة رقابية ومحاسبة ويفترض الحديث فيه يتم عن المحاور وعندما اتهم بشخصانية الاستجواب، فمن الذي تطرق الى قضايا شخصية واتهامات؟ وبالنسبة لدخول المجلس فهناك احكام قضائية فهناك حكم القضاء الذي من المفترض احترامه.

وإذا كان هناك احترام للقانون والدستور فهذا هو حكم القضاء بالبراءة وحكم المحكمة بالبراءة، وليس من يتكلم في أشياء شخصية.

● خالد الشطي (نظام): بناء على إفادة علي الدقباسي بسحب اسمه، فأتقدم بإضافة اسمي لهذه الورقة.

● مرزوق الغانم: كنت اجتماع يوم امس وفجر اليوم، ففيما يتعلق في ورقة طلب طرح الثقة المادة 143 يجوز ان يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزير أو طلب موقع من 10 أعضاء وعلى الرئيس التحقق من وجودهم وهذا ما تم في الجلسة وليس في جلسة طرح الثقة، وفي فترة جاسم الخرافي وهناك سابقة قبله في أحمد الربعي تم التحقق.

وهل من حق اي من الموقعين سحب اسمه، نعم لكن من حق اي عضو ان يدخل مكانه.

والخلاف هو اذا لم يكتمل الطلب بمعنى انه انسحب عدد اكثر من الذي اضافوا اسماءهم هناك رأي من عبدالفتاح حسن بأن الطلب لا يسقط، وهناك رأي الفيلي فإنه إن لم يكتمل الطلب فلا توجد إرادة 10 نواب فيسقط الطلب.

وهناك نائب طلب سحب اسمه وهناك من طلب إضافة اسمه.

● عبدالكريم الكندري (نظام): كنت أتوقع نفس السيناريو، النص واضح بالنسبة للائحة المادة 141، إذا تنازل المستجوب عن استجوابه، يعني اللائحة نظمت فكرة انسحاب الاستجواب، وأخذ بالحسبان فكرة ان يحصل هذا الشيء، لذلك عندما ذهب للمادة 143 أشار إلى أنه يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة، الحديث حول رأيين لا يأخذ رأيا قويا لأن اللائحة واضحة.

لذلك الطلب أخذ شكله الصحيح، الانسحاب اليوم ليس له اثر قانوني على طلب طرح الثقة وما يملكه العضو تغيير قناعته في التصويت.

● الحميدي السبيعي: لا بد أن نفرق بين جلسة استجواب وسحب الثقة الجلسة اليوم ليست جلسة طرح الثقة بل جلسة سحب الثقة، إذن هذا الطلب جديد، فلا توجد مخالفة للدستور أو اللائحة.

● عبدالله الرومي: الطلب توافرت فيه أركانه والرئيس يتحقق من وجود الأعضاء، وحتى لو انسحب احد الاعضاء، فالطلب قائم لأنه توافقت صحته حال تقديمه، وبالتالي قبل ما يمس المجلس يمس الوزير، وعلى الوزير ان يكون متمتعا بالثقة، أما سحب علي الدقباسي اسمه فلا يؤثر في الطلب وتقديم اسم خالد الشطي لا يجوز لأن الطلب سليم.

● مرزوق الغانم: هذا ما عملته في كل فترة رئاستي بأنه تفسير لنص المادة 143 يعني بعد مناقشة الاستجواب وعلى الرئيس قبل عرض الاقتراح ان يتحقق من وجودهم، لذلك اثناء فترة رئاستي والمرحوم جاسم الخرافي كان يتم التحقق من الأسماء وحتى لا أحجر على المجلس ونوابه، وهذا اجتهادي الذي أعتقد أنه صواب ويحتمل الخطأ.

وإن كان من يعترض على كلامي بأن الطلب صحيح وسأكمل باقي الإجراءات، العدول عن الرأي هو حق أصيل للنائب.

● موافقة عامة.

وجرى التصويت على الطلب والنتيجة:

الحضور 45
موافقة 12
عدم موافقة 28
امتناع 5

جدد المجلس الثقة بوزير النفط.

● وزيرة الشؤون: نشكر مجلس الأمة على ثقته وكل محاور الاستجواب ستؤخذ في عين الاعتبار، ونشيد بالديموقراطية في عهد صاحب السمو.

● عدنان عبدالصمد: هناك ميزانيات لم تصلنا حتى هذه اللحظة وخاصة ميزانية مؤسسة البترول ونأمل ان تستكمل كل الميزانيات.

● أحمد الفضل: هل هذا ان كل جلساتنا القادمة ستكون للميزانيات.

● الغانم: هناك جلسات عادية.

● ترفع الجلسة الى الساعة التاسعة من صباح 15 مايو وكل عام وأنتم بخير.

«الخارجية» تُقر «الأمن الاجتماعي» بين الكويت وبريطانيا وتستعرض مستجدات العمالة الفلبينية

حمد الهرشاني وفراج العربيد ود.محمد الحويلة

وافقت لجنة الشؤون الخارجية بالإجماع خلال اجتماعها أمس على الاتفاقية الخاصة بالأمن الاجتماعي بين حكومتي الكويت وبريطانيا، وتم استعراض أحدث المستجدات والتطورات في قضية العمالة الفلبينية.

وأكد مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أهمية الاتفاقية في تسهيل لقاء الخبراء الكويتيين والبريطانيين لبحث المواضيع الخاصة بحماية أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي من أي تدخل غير مسموح به، كما تتضمن نظام الانذار المبكر من الهجمات وقرصنة البرمجيات.

وقال د.الحويلة ان اللجنة ناقشت في بند ما يستجد من اعمال قضية العمالة الفلبينية، وتم استعراض الاجراءات التي اتخذت لحماية سيادة الكويت.

وأكد مساندة اللجنة أي إجراء تتخذه وزارة الخارجية الكويتية من أجل حماية سيادة البلد وإلزام أي طرف باحترام قوانين الكويت، مؤكدا أن الكويت ترتبط بعلاقات طيبة مع جميع الدول.

واستنكر الاجراءات التي من شأنها الإساءة للكويت التي تحرص على إقامة علاقات طيبة مع الجميع، لافتا إلى أنه ستكون هناك دعوة في القريب مع وزارة الخارجية لبحث الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

المرداس: تصويتي مع الرشيدي وضد الصبيح جاء وفق قناعاتي عن أدائهما

أكد مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس ان تصويته في الجلسة الخاصة لمجلس الأمة بشأن طلبي طرح الثقة في وزيري النفط والشؤون جاء وفق قناعاته عن أداء الوزيرين.

وقال المرداس في تصريح عقب الجلسة إنه بالنسبة لوزير النفط فهو ليس مسؤولاً عن هذه التجاوزات وليست في عهده وسوف يتم التحقق منها من خلال تشكيل لجنة تحقيق.

وأضاف أنه بالنسبة لوزيرة الشؤون فهذا استجوابها الثاني في هذا المجلس وسبق تقديم استجوابين لها في المجلس السابق وعلى رئيس الحكومة أن يعي ذلك بأن هذه الوزيرة أصبحت عبئا على الحكومة.

وأوضح المرداس ان هناك تجاوزات جسيمة بحق الجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية وانه يتم حلها بقرارات خاطئة من الوزيرة، ثم تعود بحكم المحكمة وهذا تخبط من الوزيرة لا يمكن قبوله.

وأشار المرداس إلى ما حصل مع الأرامل والمطلقات والأيتام والمعاقين، حيث عانوا الأمرين من (الشؤون) لذلك كان موقفه واضحا بطرح الثقة في الوزيرة.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

وزارة التجارة والصناعة
State of Kuwait
إعلان من وزارة التجارة و الصناعة
إدارة حماية المستهلك

تعلن وزارة التجارة والصناعة
ادارة حماية المستهلك انه طبقا للقانون رقم 2014/39 فانها قامت وبالتنسيق مع مؤسسة محمد ناصر الساير وأولاده ذ.م.م

تعلن شركة تويوتا عن استدعاء بعض من سيارات تويوتا (كورولا، يارس، الفارد سنة الصنع من 2013 الى 2015)
لفحص واستبدال نافخ الوسائد الهوائية للراكب الامامي.

الموديلات وسنة الصنع :

تويوتا كورولا 2013
سنة الصنع من يناير الى سبتمبر 2013 (4404 سيارة في الكويت)
رقم الشاصي من RKLBV42E3D4653031 الى RKLBV42EXD4620673

تويوتا يارس 2013
سنة الصنع من يناير الى يوليو 2013 (254 سيارة في الكويت)
رقم الشاصي من JTDBW9237D1245378 الى JTDBW9237D1239628

تويوتا الفارد من 2013 الى 2015
سنة الصنع من فبراير 2013 الى ديسمبر 2014 (362 سيارة في الكويت)
رقم الشاصي من JTNGK26H6D8071126 الى JTNGK26H5F8096764

سوف تقوم مؤسسة محمد ناصر الساير وأولاده
بالتواصل مع مالكي السيارات المعنية
يرجى من حضراتكم التواصل معنا على (1803803).
جميع الإصلاحات سوف تكون مجانية لكل من قطع الغيار و الايدي العاملة.